أمر ملكي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٢٤
بتعيينات في هيئة التشريع والرأي القانوني

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٦ بشأن إعادة تنظيم هيئة التشريع والرأي القانوني، وتعديلاته،

وعلى الأمر الملكي رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٣ بتحديد مسمَّيات ودرجات ورواتب وعلاوات وبدلات ومزايا أعضاء هيئة التشريع والإفتاء القانوني،

وعلى الأمر الملكي رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ بتعيينات في هيئة التشريع والرأي القانوني،

وعلى الأمر الملكي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٢ بتعيينات في هيئة التشريع والرأي القانوني،

وبناءً على اقتراح مجلس هيئة التشريع والرأي القانوني،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعيَّن مستشاراً من الفئة (ب) على الدرجة الثالثة، كُلٌّ من:

١- إبراهيم سامي عبدالله البوسميط.

٢- طلال جمعة أحمد الكعبي.

المادة الثانية

يُعيَّن مستشاراً مساعداً على الدرجة الثانية، كُلٌّ من:

١- عبدالله عيسى علي مال الله.

٢- حمد عبدالمنعم خليفة الخالدي.

٣- فاطمة محمد يوسف الزياني.

٤- سلمان محمد محمود آل محمود.

٥- فَي عيسى يوسف الدوسري.

٦- محمد أحمد محمد بوعبجل.

٧- هالة عبدالحي محمد الكوهجي.

المادة الثالثة

يُعيَّن مستشاراً مساعداً على الدرجة الأولى، كُلٌّ من:

١- صالح غانم فضل البوعينين.

٢- خالد حمد راشد الرميثي.

٣- مريم صالح راشد الدوسري.

٤- عبدالعزيز سعد أحمد العجمي.

المادة الرابعة

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشَر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٠ ربيع الآخر ١٤٤٦هـ

الموافق: ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤م